

كأصرح به الشيخ أبو حامد وابن اللقن وغيره من انقطاعه  
بالردب العيب ما إذا كان المراد ومال تجارة وقد بلغه بعض  
تجارة فلا يستأنف له مولا ولو باعه بشرط الخيار فإن كان الخيار  
المباح أو موقوفاً وفتح العقد لم ينقطع الحول أو المشتري فأن فتح  
استأنف المباح الحول والأف الزكاة على المشتري وأبدا حوله  
من العتق والصير في وهو الذي يتخذ الصرخ في القود من غير  
كغيره في انقطاع حوله بما ذكر كما رجح الشخاف خلافا للمهور  
العراقيين لأن التجارة في العتق صعيقة نادرة والزكاة الواجبة  
فيها زكاة عين بخلافها في العتق ولهذا قال أبو شريح بشعوا  
الصياغة أنه لا زكاة عليهم فرغ إذا لة المالك لقصد الفراء  
من الزكاة مكرهة على ما رجح الشيخان وقيل لهم وعليه باعة  
من الأصحاب وهو المنصوص وقطع به الجمهور **والسوم** قال في الروضة  
كأصلها فلا تجب الزكاة في النعم إلا أن تكون سائمة فإن علفت  
في معظم الحول ليللا ويضار فلا زكاة وإن علفت قدر ريسية  
لا يتمول فلا أثر له قطعاً والزكاة واجبة إذا سببت في بعض  
الحول وعلفت دون معظمه فأربعة أوجه أحدها وهو الذي  
قطع به الصيدلاني وصاحب المهدب وكثير من الأئمة أن  
علفت قدر الغنم المشبية بدونها لم يوثر ووجب الزكاة  
وإن كان قدر الغنم لولم تثر مع عدم تجب الزكاة قالوا والمشبية  
مضمرة اليومين ولا نصير الثالث قال أمام الحرمين ولا يبع  
أن يلحق الضرر البين بالهلال على هذا الوجه قالوا

١٥٠  
الأقرب تخصيص هذه الأوجه بما إذا لم يقصد شيئا وإن قصد  
به قطع السوم انقطع الحول لاجماله كذا ذكره صاحب العدة وعند  
ملا أشرف دنية العلف إذا في الروضة أصح الأوجه الأربعة أو لها  
ووجه في المهرانتي وما نقله عن الإمام جزم ما به في المهر والمهناج ثم  
قال ولو كانت تعلق ليللا وترجي نهارا في جميع السنة كان على المزارع  
التي في يوحده من أن الأصح في ذلك أنها سائمة إن كانت تغيش بدون  
العلق ليللا بلا ضرر بين والأفعلوفة حان العلف كما يوثر متواليا  
يوثر متفرقا إذا كانت بحيث لو جمع أو كانه بلغت مدة لا تغيش  
المشبية فيها بلا علف من غير ضرر بين ولا يجوز اعتبار التوالي  
والالزم عدم وجوب الزكاة فيما لو علفت يوما وأسبعت يوما وهكذا  
جميع السنة مع وجود العلف الشهر ووجوبها في العلف ثلاث  
أيام فقط متواليات مع أن المعنى حصة المونة ونقلها وينبغي أن يكون  
بعض السنة فيما ذكر لجميعها حتى لو كانت تعلق ليللا وترجي نهارا  
أياماً ولا تغيش بدون العلف بلا ضرر بين كانت معلوفة أو  
تغيش كانت سائمة إذا الرعي الذي لا تستقل به كالمعدوم ولو  
أسبعت في كلامه لو كان في كونها سائمة وجهان في الروضة عن البيان  
رجح كل منهما الجلاد البلقيني أنها معلوفة والعلامة السبكي أنها  
سائمة أن لم يكن له قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد منها كلفة  
في مقابلتها غيرها والأفعلوفة فإن قلت الشق الثاني من كلامه  
الطائفة في علي الوجه الثاني من الأوجه الأربعة في مسيلة العلف  
دون معظم الحول السابقة وهو أنه إن علفت قدر ريسية مونة